عن وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وقد وهبت لزوجي مهري
فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عند ليث انها فلانة بنت فلان بن فلان
سالمت حية اذ يمكن للشاهد ان يشير اليها فان رأت فح يحتاج
الشهود الى شهادة عند ليث انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في الخلاصة
ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانها تقرف على الاصيل
بالاداء ولا يشهد في تنفيذ قوله على الشهود عليه وازالة الولاية الثابتة
للغير ضرر على الغير فلا بد من الاباية والتحميل منه ولا يشهد ابيضا سمع رأى خطه
الذي كتب فيه شهادته ولم يذكرها اي شهادته كذا في القاضي بعض اذا وجد
في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق او شهادة شهود شهدوا لرجل على رجل
بحق وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذه حتى يتذكره وكذا الراوي بعني
اذا لم يتذكر لا يحل له الرواية لان كلا منها لا يحل الا عن علم ولا علم هنا
لان الخط يشبه الخط ولا بالسماع الا في النسب والموت والنكاح والدخول
ولا يشهد القاضي واصل الوقف فانه الشهادة بالتسامع جائزة فيها
اذا اخبر بها رجلان او رجل وامرأتان عدول او الاقيس ان لا يكون لان
الشهادة لا يحترف الا بعلم كما مر ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة و
العيان او بالخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل الى
لان حكم المال اسهل من حكم النكاح وجه الاستحسان انه هذه الامور
تختص بمعاينة اسبابها خواص الناس ويتعلق بها احكام تبقى على التقضاء
القرون والقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى
الى الحرج وتعطيل تلك الاحكام بخلاف البيع والهبة والاجارة ونحوها
لان علم سمعه على احد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل له العلم بالعقد
او بالاشتهار او باخبار من يثق به وشرط ان يخبره رجلان عدلان او رجل
وامرأتان لان اقل نصاب يفيد العلم الذي يبنى عليه في المعاملات وقيل
يكتفي في الموت باخبار واحد او واحد لان الناس يكرهون مشاهدة تلك
الحالة فلا يحضرها الا الواحد او الواحد بخلاف النسب والنكاح وينبغي
ان يطلق اداء الشهادة بان يقول اشهد ان فلان بن فلان مات ولا يفسر
حتى لو فسر للقاضي انه شهد بالتسامع لم يقبل شهادته وهو الصحيح وانا

الراجح جواز اداء الشهادة عند الناس
لانه يشهد على شهادة الشاهد ويكفيه ان يسمع شهادته على شهادته
لانه يشهد على ما يجوز له ان يشهد عليه من

ع لان الشهادة مبناها على المشاهدة وهي المعاينة فاذا لم يوجد لا يحل له ان يشهد

وانا قال اصل الوقف لانه يبقى على تقادم العهود دون شرائطه لانا اصل
الوقف يثبت واما شرائطه التي شرطها الواقف فلا تثبت قال الشيخ
الامام ظهير الدين المرغناني لا بد من بيان الجهة بان يشهد وا ان هذا
وقف على المسجد او المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم
لا تقبل شهادتهم وتأويل قولهم لا تقبل شهادتهم على شرائط الواقفان
بعد ما ذكروا اذا هنا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه يشهدوا انه بيد انغلته
فيصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في القاضي
ويشهد رأى جالس مجلس القضاء يتردد اليه الخصوم انه قاض وان لم
يعاين تقليد الامام اياه ويشهد ابيضا رأى رجل وامرأة يكتبان بيتا و
يقبضان اثبات الان واجمالا عرسه كما رأى عينا في يد غيره عملا بظاهر الحال
ويشهد ابيضا رأى سوى الرقيب العبد فان غير المحق حكم الحق
في يد متعلق بالرأى المقدم تعرف كما للآلات اي كما يتعرف الملازمة
يشهد القاضي صورة رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى ذلك العين في يد
اخر والاول يدعي الملك ويسعه ان يشهد بانه للمدعي لان الملك في الاشياء
لا يعرف يقينا بل ظاهرا فاليد بلا منازعة دليل الملك ظاهرا اذا شهد
به اي بانه ملكه قلبه فان وقع في قلبه انه ملك الغير لا تحل له الشهادة بالملك
لان الاصل استصحاب اليقين في جواز الشهادة لما مر من قولهم اذا علمت مثل
الشمس فاشهد والا فدع فاذا تقرر ذلك يصار الى ما يشهد به القلب
فان قرأ ان شاهد للقاضي شهادته بالتسامع في الصورة الاولى او بخط
يده في صورة الاخرى بخلط فانه اذا اطلع وقع في قلب القاضي صدقه فيكون
شهادته مستندة عن علم ولا كذلك اذا فسر وقال سمعت كذا وجدت هذا في
المراسيل من الاخبار اقرع الحاسبة كذا في الكفاية الا في الوقف فان
الشاهد بن اذا فسرا شهادتهما بالتسامع تقبل ذكره في الفوائد شهادته
شهد اي حضر وقرئ بيد او صلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبله
اذ لا يفرض الا الميت ولا يصلى الا على الميت الشهادة بالاعجاب شهادة بالقبول
في المعاوضات كالبيع والاجارة والنكاح ونحوها حتى لو شهد واعلى تزويج
اب فقط بلا ذكر القبول تقبل اي الشهادة بخلاف الهبة حتى لو شهدوا

Copyright © King Saud University